A/C.3/78/SR.20

الأمم المتحدة

Distr.: General
17 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد غرونفالد (نائب الرئيس) .... (سلوفاكيا)

ثم: السيدة مونيكا (نائبة الرئيس) .... (بنغلاديش)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-19325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد مارشيك (النمسا)، تولى السيد غرونفالد (سلوفاكيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/78/198)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/78/40 و A/78/44 و A/78/48 و A/78/55 و A/78/56 و A/78/240 و A/78/263 و A/78/271 و A/78/281 و A/78/324 و A/78/354)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/78/125 و A/78/131 و A/78/136 و A/78/155 و A/78/160 و A/78/161 و A/78/166 و A/78/167 و A/78/168 و A/78/169 و A/78/171 و A/78/172 و A/78/173 و A/78/174 و A/78/175 و A/78/176 و A/78/179 و A/78/180 و A/78/181 و A/78/182 و A/78/241 و A/78/185 و A/78/192 و A/78/195 و A/78/196 و A/78/202 و A/78/203 و A/78/207 و A/78/213 و A/78/226 و A/78/227 و A/78/242 و A/78/243 و A/78/245 و A/78/246 و A/78/253 و A/78/254 و A/78/255 و A/78/260 و A/78/262 و A/78/269 و A/78/270 و A/78/272 و A/78/282 و A/78/288 و A/78/289 و A/78/298 و A/78/306 و A/78/310 و A/78/311 و A/78/347 و A/78/364)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/78/204 و A/78/212 و A/78/223 و A/78/244 و A/78/278 و A/78/297 و A/78/299 و A/78/326 و A/78/327 و A/78/338 و A/78/340 و A/78/511)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/78/36)

1 - **السيد أكرم** (الرئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن أهم مهمة ألقيت على عاتق الفريق العامل منذ عام 2019، هي إبرام صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، على النحو الذي صدر به تفويض من مجلس حقوق الإنسان. وقد نظر الفريق العامل في المشروع الأول للصك في دورتيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين، وفي المشروعين المنقحين الأول والثاني في دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين. وقال إنه أوصى لدى تقديم المشروع النهائي وشروحه (A/HRC/54/50 و A/HRC/54/50/Add.1 و A/HRC/54/50/Add.2) إلى مجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2023، بأن يحيل المجلس مشروع العهد مشفوعا بشروحه إلى الجمعية العامة وأن يوصي بأن تعقد الجمعية مؤتمرا حكوميا دوليا تحت رعاية الأمم المتحدة تناط به ولاية النظر في مشروع الصك والاتفاق على نص عهد دولي خاص بالحق في التنمية في أقرب وقت ممكن. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قرر مجلس حقوق الإنسان، في أحدث قراراته بشأن الحق في التنمية، أن يقدم مشروع العهد وشروحه إلى الجمعية العامة، بناء على توصية المتكلم.

2 - وأردف المتكلم قائلا إن مشروع الصك يستخدم لغة مقبولة، ولا يفرض أي التزامات دولية جديدة، وهو ذو طابع طوعي، وذلك من أجل ضمان قبوله على أوسع نطاق ممكن. وتمشيا مع المبدأ القائل بوجوب معاملة جميع حقوق الإنسان بأسلوب منصف ومتكافئ، يسمى مشروع الصك عهدا، على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن الأمم المتحدة هي أنسب محفل لمواصلة إجراء المزيد من المفاوضات ووضع المعاهدة في صيغتها النهائية، وأعرب عن أمله في أن تبدأ قريبا عملية حكومية دولية بجدول زمني متفق عليه.

3 - **السيدة بالينيا** (الرئيسة - مقررة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية): قالت إن فعاليات الدورتين السادسة والسابعة لآلية الخبراء ترد بالتفصيل في التقرير السنوي للآلية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/41). وقد نظرت آلية الخبراء، في سياق تفعيل الحق في التنمية في الخطة الجديدة للسلام، في خمسة مجالات مواضيعية من منظور الحق في التنمية، هي: تصميم وتنفيذ المساعدة الإنمائية من منظور واجب التعاون؛ واحترام الأولويات الإنمائية المقررة ذاتياً التي يحددها أصحاب الحقوق في البلد المعني؛ ومشاركة ومساهمة القطاعات المهمشة والضعيفة في المجتمعات؛ وبذل العناية الواجبة

وتقييم أثر المساعدة على حقوق الإنسان؛ وعدم رهن المساعدة بأي شروط.

4 - وتناولت قياس التقدم بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، فقالت إن التنمية ينبغي أن تقاس، من منظور الحق في التنمية، وفق نهج يراعي حقوق الإنسان كلها. وأضافت تقول إن أي نظام جديد لتقييم التنمية ينبغي ألا يقتصر على الموارد المتولدة محليا، بل ينبغي أيضا أن يقيس المساعدة الخارجية، سواء في حالة تقديمها أو تلقيها؛ وأن يتيح مجالا للتوطين، وأن يأخذ في الاعتبار البيانات المتعلقة بالفئات الأقل قدرة على المشاركة في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية. ومن المهم ضمان أن يكون نظام القياس الجديد مصحوبا بتدابير تكفل أن يؤدي استخدامه إلى إعمال الحق في التنمية.

5 - وانتقلت إلى الحديث عن إصلاح الهيكل المالي الدولي، فقالت إنه ينبغي توسيع الحوكمة لإشراك البلدان النامية في صنع القرار وفي وضع المعايير الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تزيد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، من الإقراض بشروط ميسرة وغير ميسرة على حد سواء. وينبغي أن تستند الاستفادة من التمويل والظروف التفضيلية إلى مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وأن تأخذ في الاعتبار أوجه الضعف والفقر والفجوات الهيكلية والتحديات البيئية المتعددة الأبعاد. ومن الإجراءات الضرورية الأخرى وضع خطط لمبادلة الدين تكون مرتبطة بحماية البيئة، وفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، وحفز استثمارات القطاع الخاص.

6 - ولوضع مبدأ الإنصاف بين الأجيال موضع التنفيذ، قالت إنه يلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لأصوات الشباب وتطلعاتهم. وينبغي إنشاء محافل تعمل لصالح الشباب، واعتماد صكوك لحماية مصالحهم، وينبغي اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ، فضلا عن التصدي لعدم المساواة داخل الدول وفيما بينها. وينبغي إشراك الشباب بوصفهم شركاء في المشاريع وقادة يتحملون مسؤولية صنع القرار، وينبغي النهوض بتوفير حيز مدني لهم من خلال إنشاء أو تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المنصات الرقمية.

7 - **السيد ديفا** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): عرض تقريره عن دور الأعمال التجارية في إعمال الحق في التنمية (A/78/160)، فقال إن التقرير يقدم خريطة طريق للاستفادة مما للأعمال التجارية من إسهام إيجابي والتقليل إلى أدنى حد مما لها من آثار سلبية. فالأعمال التجارية التي تمتثل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ولغيرها من المعايير الدولية يمكن أن تسهم في إعمال الجوانب الأربعة للحق في التنمية: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الثقافية، والتنمية السياسية.

8 - ومضى يقول إن النموذج الإنمائي الحالي، الذي يُنظر فيه إلى التنمية الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان باعتبارهما عمليتين متعاقبتين، ينبغي الاستعاضة عنه بنموذج للتنمية التشاركية المركزة على الكوكب، وينبغي لنماذج الأعمال التجارية أن تعطي أيضا الأولوية للناس والكوكب كي تساهم في إقامة اقتصاد عماده حقوق الإنسان. ويجب إصلاح النموذج الذي يعطي الأولوية لمصالح المساهمين، فهذا النموذج يدفع العديد من الشركات إلى اتخاذ قرارات تضر بالناس أو الكوكب، ويتعين كذلك إصلاح نموذج أجور المديرين التنفيذيين للشركات المعمول به في الوقت الحالي، لأنه يثبط توليد القيمة على المدى الطويل وحماية البيئة. وأخيرا، يتعين على الشركات ألا تكتفي بـ "عدم إلحاق الضرر" من خلال اتخاذ خطوات إيجابية لمساعدة الأفراد الذين تركهم الركب وراءه في النظام الاقتصادي الحالي.

9 - واسترسل قائلا إن الدول ومنظمات المجتمع المدني عليها أن تقوم بدورها في دعم حدوث تحول أساسي في دور الأعمال التجارية في المجتمع. فالدول ينبغي أن تنشئ التزامات في مجال حقوق الإنسان تكون ملزمة للمؤسسات التجارية، وينبغي أن تغير الهيكل القانوني الحالي، الذي يسهل انتهاك حقوق الإنسان وتلويث البيئة. أما منظمات المجتمع المدني فينبغي لها أن تواصل معالجة اختلال توازن القوى بين الناس والمؤسسات التجارية من خلال تيسير المشاركة العامة فيما تتخذه الشركات من قرارات تكون لها صلة بالتنمية.

10 - وختم حديثه بدعوة جميع الدول إلى العمل معا لضمان أن يكون الحق في التنمية محوريا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وفي إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي الحالي.

11 - **السيد جادون** (باكستان): قال إن الحق في التنمية، الذي يشمل جميع حقوق الإنسان، لا غنى عنه من أجل بناء مستقبل أكثر إنصافا واستدامة لجيل الشباب وأجيال المستقبل. وينبغي لكل فرد أن يشارك في التنمية وأن يساهم فيها ويجني ثمارها في عالم يستطيع فيه جميع الناس أن يستفيدوا من كامل طاقاتهم.

12 - وأردف قائلا إن مبادئ التضامن العالمي والمسؤولية العالمية وتقاسم الأعباء في طريقها إلى الاضمحلال. وفي الوقت نفسه، تؤدي النزاعات وتغير المناخ واستمرار آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف. وفي هذا

السياق، فإن اعتماد صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولذلك يؤمل أن يتم التفاوض على النص النهائي للعهد الخاص بالحق في التنمية واعتماده دون تأخير في إطار عملية منظمة ومحددة زمنيا. وطلب من الرئيس - المقرر أن يوضح كيف يمكن أن يسهم إعمال الحق في التنمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى أي مدى يمكن أن تشكل بعض العناصر الأساسية لمشروع الصك أساسا لتحقيق تلك الأهداف.

13 - **السيدة كارلسون سزليزاك** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر جهة مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، ما زال ملتزما تماما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المحدد. واعترافا من الاتحاد الأوروبي بأن الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان للجميع أمر لابد منه من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، فهو يركز جهوده على الحد من أوجه عدم المساواة وفقا لمبدأي المساواة وعدم التمييز.

14 - وأضافت تقول إن الحق في التنمية يضرب بجذوره في عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها. والأفراد هم من يحرك قاطرة التنمية وهم من يستفيد منها، ولكن المسؤولية عن إعمال حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الدولة. وبينما تسهم التنمية في التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، فإنها لا يمكن أبدا أن تبرر انتهاك حقوق الإنسان.

15 - وقالت إن وفد بلدها سيكون ممتنا لسماع مثال لأفضل وأسوأ الممارسات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لضمان توافر الحيز المدني اللازم لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

16 - **السيد بيساريفيتش** (بيلاروس): قال إن بعض الدول الأعضاء، للأسف، ما زالت لا تعترف بالحق في التنمية، ولا تزال شعوب كثيرة تكافح لتشق طريقها في التنمية دون تدخل خارجي. والتدخل الخارجي يحدث بوسائل مختلفة، منها التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي. ومن المؤسف أن المقرر الخاص لم يدرج التدابير القسرية الانفرادية ضمن العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية والواردة في الفقرة 92 (ج) من تقريره.

17 - واسترسل قائلا إن بيلاروس تشارك بانتظام في اجتماعات آلية الخبراء، وتشيد بالممارسة المتمثلة في إجراء حوارات تفاعلية مشتركة مع الرئيسة - مقررة آلية الخبراء، والرئيس - مقرر الفريق العامل، والمقرر الخاص، وهو ما يساعد على تنسيق أعمالهم. وقال إن وفد بلده يؤيد اعتماد صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية ويتفق على أنه ينبغي عدم السماح للمفاوضات بشأن النص بأن تطول. وقال إنه سيكون ممتنا لمعرفة آراء حمَلَة الولايات في أثر التدابير القسرية الانفرادية على الحق في التنمية، وكذلك بشأن إدراج إشارة إلى هذه التدابير في مشروع العهد.

18 - **السيد بيريس أيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز. فالحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف يُفهم ضمنا من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ومع استمرار اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، أصبح إعمال هذا الحق أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

19 - وأردف قائلا إن الاستغلال غير العادل وغير المنصف للموارد الطبيعية الهائلة لبلدان الجنوب أدى بمرور الوقت إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، مما أفضى إلى نشوء نظام اقتصادي غير عادل. وتواصل بعض الدول تعميق الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وحرمان أهل الجنوب من حقهم في التنمية عن طريق فرض الهيمنة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلدان التي اختارت نظمها بحرية. ويشكل فرض تدابير قسرية انفرادية أكثر الدلالات كشفا عن مظاهر تلك العقلية الاستعلائية، في انتهاك لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. فهذه التدابير تشكل اعتداء متعمدا على حق ما يقرب من ثلث البشرية في التنمية، ويجب أن تلغى دون تأخير.

20 - ومضى يقول إن البيانات السياسية الأخيرة تعمدت إغفال التأثير الموثق جيدا للتدابير القسرية الانفرادية على الرغم من أن هذا التأثير نوقش على نطاق واسع في عام 2023. وقال إن المجموعة تود أن تعرف آراء حَمَلَة الولايات في هذا الإغفال، فضلا عن أي بيانات إضافية قد تكون لديهم بشأن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الحق في التنمية.

21 - وأضاف يقول إن إعمال الحق في التنمية يتطلب الاحترام الكامل لمبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لجميع الدول أن تضاعف جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والمجموعة وإذ ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان تقديم مشروع العهد الخاص بالحق في التنمية

إلى الجمعية العامة لتنظر فيه، فهي تأمل أن يتسنى الحفاظ على الزخم السياسي اللازم لاعتماده.

22 - **السيدة باناكين إيل** (الكاميرون): قالت إن الحق في التنمية، بوصفه حقا جماعيا وفرديا يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، يتيح التمتع بجميع حقوق الإنسان. والحق في التنمية لا يمكن إعماله دون تعزيز التعاون الدولي ومعالجة التفاوت البنيوي القائم في الهيكل المالي والاقتصادي الدولي. وينبغي أن تشمل الإصلاحات إجراء تغييرات في السياسات، ورسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وهيكلة تخفيف عبء الدين على النحو السليم، وإيلاء الاعتبار لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وإبرام اتفاق حكومي دولي بشأن الحد الأدنى لمعدلات الضريبة على الشركات.

23 - وطلبت المتكلمة إلى المقرر الخاص أن يقدم تفاصيل عن الكيفية التي يمكن بها لاقتصاد قائم على حقوق الإنسان أن يسهم في إعمال الحق في التنمية. وفيما يتعلق بتوصية المقرر الخاص بأن تعتمد الدول صكا دوليا ملزما قانونا يتوخى فرض التزامات في مجال حقوق الإنسان تكون ملزمة لجميع المؤسسات التجارية، أعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي سيطبق بها هذا الصك، بالنظر إلى الوضع الراهن للقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمؤسسات التجارية. أما بخصوص مشروع الصك المتعلق بالحق في التنمية، فقد سألت الرئيس – مقرر الفريق العامل عن تقييمه لعملية الصياغة، بما في ذلك الدروس المستفادة وما صودف من صعوبات، فضلا عن آرائه بشأن الكيفية التي سيعزز بها اعتماد مشروع العهد التمتع بجميع حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالدراسات الثلاث التي اعتمدتها آلية الخبراء، طلبت المتكلمةُ من الرئيسة – المقررة أن تقدم لمحة عن محتواها بإيجاز. وأعربت عن رغبتها بصفة خاصة في استيضاح كيفية مساهمة الجهات الفاعلة من غير الدول في الحق في التنمية. وختمت حديثها بأن أعربت عن رغبتها في معرفة آراء حَمَلَة الولايات الثلاثة في الكيفية التي يمكنهم بها أن يشجعوا، شخصيا، النظر في الحق في التنمية في إطار جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

24 - **السيد بارانهوس** (البرازيل): قال إن الدول الأعضاء تعهدت في ميثاق الأمم المتحدة بالعمل على تحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. وهذا الالتزام هو أصل الحق في التنمية. بيد أن الثروة أصبحت أكثر تركيزا في العالم المعاصر، وما زال الملايين من الناس يعانون من الجوع. ومن الضروري التصدي لعدم المساواة، ويقتضي تحقيق ذلك إعمال الحق في التنمية. وتعتبر البرازيل القضاء على الفقر عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحق في التنمية، وهو معترف به في جميع أنحاء العالم باعتباره وسيلة للحد من الفقر بدرجة كبيرة من خلال سياسات إعادة التوزيع. وأعرب عن تأييد وفد بلده للتفاوض بشأن وضع واعتماد معاهدة دولية تتعلق بالحق في التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز الحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان.

25 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن الحق في التنمية ليس حقا في النمو الاقتصادي فحسب، ولكنه أيضا حق في تعزيز رفاه جميع الناس وفي استثمار طاقاتهم بأكملها. ويستتبع هذا الحق المسؤولية المشتركة للدول، وأحقية البلدان التي تعرضت تاريخيا للتهميش أو الاستغلال في رسم المسار الذي ترتضيه لنفسها على طريق التنمية دون تدخل خارجي. وهناك حاجة إلى مزيد من الالتزام بمعالجة عدم المساواة الاقتصادية والتمييز داخل البلدان وفيما بينها باعتبار ذلك وسيلة مباشرة لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. وسأل المتكلمُ الرئيسةَ – مقررةَ آلية الخبراء عن المقاييس التي برزت كبدائل للناتج المحلي الإجمالي في تقييم التقدم المحرز على درب التنمية. ووجه حديثه لجميع حَمَلَة الولايات فسأل عما إذا كان المستفيدون من المساعدة الإنمائية الرسمية يشاركون في تخصيصها.

26 - **السيد إسكوبر زوميلا** (ماليزيا): قال إن الحق في التنمية ينبغي أن يعامل على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. وأضاف يقول إن التزام بلده بالحق في التنمية ينعكس في خطته الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي بدء العمل مؤخرا بسياسة ترمي إلى تمكين الناس من بناء مجتمع أكثر إنصافا وازدهارا. وأضاف يقول إنه يود معرفة آراء حَمَلَة الولايات بشأن الخطوات التالية لضمان التطبيق الفعلي للحق في التنمية.

27 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن التفاوض على النص النهائي لمشروع الصك الخاص بالحق في التنمية واعتماده لن يكونا عملية سهلة، ولكن بلده، بوصفه منسقا لهذا الحق ضمن حركة بلدان عدم الانحياز، مصمم على أن يرى هذا النصُّ النور. فلا يمكن أن يظل المجتمع الدولي يسمح بالتهوين من شأن الحق في التنمية أو بتجاهل هذا الحق. وقد بنت البلدان المتقدمة النمو ثروتها إلى حد بعيد على ظهور البلدان النامية، وهي تتحمل مسؤولية تجاهها. ويجب أن يستعاض على وجه الاستعجال عن النظام الاقتصادي الدولي الذي

رُفعت دعائمه إبان فترة الاستعمار بنظام أكثر شمولا وعدلا، وينبغي أن تزال الحواجز التي تحول دون إعمال الحق في التنمية، مثل التدابير القسرية الانفرادية، بدلا من تثبيتها. فالتدابير القسرية الانفرادية لا تنتهك الحق في التنمية فحسب، بل تنتهك أيضا الحق في تقرير المصير. ففي كوبا، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة العقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانتهاكا واسع النطاق وصارخا وممنهجا لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي. وطلب المتكلم من حَمَلَة الولايات التعليق على أثر التدابير القسرية الانفرادية على قدرة البلدان المستهدفة بها على تعزيز الحق في التنمية وحقوق الإنسان بوجه عام.

28 - **السيدة مونيكا** (بنغلاديش): قالت إن الحق في التنمية صار يكتسب زخما جديدا بعد مرور نحو من 30 عاما على اعتماد إعلان الحق في التنمية. وتواصل بنغلاديش السعي إلى تحقيق المساواة والقضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية للشعب على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها. غير أنه بدون الاعتراف الكامل بالحق في التنمية، على المستويين النظري والعملي، سيظل العالم النامي في موقع ضعف إزاء الصدمات والتقلبات.

29 - وأردفت قائلة إن بنغلاديش تؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى إصلاح النظام المالي العالمي، لأنه نظام مختل وظيفيا وغير عادل، كما تؤيد اقتراحه الداعي إلى وضع خطة لحفز أهداف التنمية المستدامة. واعتبرت المتكلمة أن استخدام حقوق الإنسان لعرقلة التعاون الإنمائي أو لإبطائه يؤدي إلى نتائج عكسية، وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التنمية مدفوعة بالأولويات والاحتياجات المحددة وطنيا.

30 - ومضت تقول إن الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، يدعوان في تقريرهما المشترك عن الحق في التنمية (A/HRC/54/38) إلى مزيد من التعاون والتضامن الدوليين لزيادة الموارد والحيز المالي المتاحين للبلدان والمجتمعات المحلية، ويحثان مانحي المساعدة الإنمائية الرسمية على مضاعفة الجهود للوفاء بالتزاماتهم وزيادة أشكال التعاون الاقتصادي الأخرى. وقالت إن وفد بلدها سيكون ممتنا للحصول على اقتراحات حَمَلَة الولايات لتنفيذ تلك التوصيات. وأعربت عن رغبتها في معرفة آراء المقرر الخاص بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تتعاون الدول مع المؤسسات التجارية لتحقيق التحول الأساسي الذي دعا إليه تقريره.

31 - **السيدة زابولوتسكايا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها يعترف بالحق في التنمية ويؤيده بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ويؤيد ما تقوم به آليات الأمم المتحدة ذات الصلة من عمل يؤدي إلى إذكاء الوعي بهذا الحق وبالدعم اللازم لإعماله والعقبات التي تعترض إعماله. وقد تبلور الحق في التنمية استجابة لأوجه التفاوت في مستوى التنمية الناجمة عن استغلال بعض البلدان المجحف والجشع لما لدى غيرها من الموارد البشرية والطبيعية. وهذه الممارسة ما زالت مستمرة بأشكال أخرى ويجب وقفها. وقالت إن وفد بلدها على استعداد لتيسير العمل البناء بشأن العهد المتوخى ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بنشاط في هذه العملية. وأعربت عن رغبتها في معرفة التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الإعمال الكامل للحق في التنمية.

32 - **السيد الأدب** (تونس): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن مبدأ الحق في التنمية مكرس في المادة 22 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. فالحق في التنمية مسألة هامة بالنسبة لأفريقيا بأسرها وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. وقال إن دول المجموعة ترحب بالقرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان مؤخرا بتقديم مشروع العهد الدولي إلى الجمعية العامة للنظر فيه والتفاوض بشأنه ثم اعتماده. وتحث دول المجموعة جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذه العملية ورأب الصدع السياسي بشأن حق مهم للغاية. وتتطلع المجموعة إلى اعتماد صك ملزم قانونا ينص على جميع عناصر هذا الحق.

33 - **السيد وانغ زيكسو** (الصين): قال إن التنمية لا غنى عنها للتمتع بجميع حقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تعزز التنمية الشاملة التي محورها الإنسان، وأن تعالج أوجه عدم المساواة في التنمية داخلها وفيما بينها، وأن تعمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لها أيضا أن تعارض النزعة الانفرادية والدفع باتجاه فصل سلاسل التوريد وتجزئتها وفرض تدابير قسرية انفرادية.

34 - واعتبر المتكلم أن الحق في التنمية ينبغي أن يكون على رأس جدول الأعمال الدولي. وقال إن وفد بلده يحث الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة الأخرى على إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الحق والنهوض بتعميمه في منظومة الأمم المتحدة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها أن تعزز الدول الأعضاء التعاون بشأن الحق في

التنمية وكيف يمكن الارتقاء بمكانة هذا الحق باعتماد مشروع المعاهدة الدولية وصكوك أخرى.

35 - *تولت الرئاسةَ السيدة مونيكا (بنغلاديش)، نائبةُ الرئيس.*

36 - **السيد مانايانغا** (زمبابوي): قال إن الحق في التنمية ينبغي أن يعامل على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. ومن المهم أن يشارك كل فرد في التنمية المستدامة وأن يساهم فيها. وإعمال هذا الحق ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن شأنه أن يحل العديد من التحديات الحالية والناشئة. ولا يتعلق الحق في التنمية بالنمو الاقتصادي فحسب، بل يتعلق أيضا بتحسين نوعية الحياة وتمكين جميع الأفراد من استغلال كامل طاقاتهم. فجوهر هذا الحق هو صون كرامة جميع البشر.

37 - وأردف قائلا إن الحق في التنمية يشمل الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق وفي الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ويشمل المساواة في الحصول على الموارد والاستفادة من التقدم الاقتصادي؛ ويؤدي إلى تعزيز النمو الشامل والعدالة الاجتماعية؛ ويمكن البلدان النامية من رسم المسار الذي ترتضيه لتحقيق التنمية المستدامة؛ ويركز على ضرورة مشاركة جميع الأفراد والمجتمعات مشاركة كاملة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم.

38 - وأضاف يقول إن الاعتراف بالحق في التنمية يعزز مبدأ التضامن العالمي. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أخلاقي بدعم البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية. وطلب المتكلم إلى المقرر الخاص أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي يسهم بها فرض تدابير قسرية انفرادية في تزايد عدد الأشخاص الذين يظل الحق في التنمية بعيد المنال بالنسبة لهم.

39 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن الاعتراف القانوني بأن الحق في التنمية مساو لجميع حقوق الإنسان قد طال انتظاره. ويجسد الحق في التنمية عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها، وكذلك واجب التعاون والتضامن الدولي ومبدأ تقاسم المسؤولية. ونظرا لما للتحديات التي تواجه الصحة العامة من أثر سلبي على التمتع بالحق في التنمية، قد يرغب المقرر الخاص في أن يتناول بالبحث في تقاريره المقبلة واجب الشركات ذات الصلة في المساهمة في تحقيق أولويات الصحة العامة وطنيا ودوليا. وطلبت المتكلمة إلى الرئيسة - مقررة آلية الخبراء أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن أثر الديون الخارجية على الإنفاق الإنمائي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

40 - **السيدة بيشاردو أوربينا** (نيكاراغوا): قالت إنه من الواضح أن هناك حاجة إلى نموذج اقتصادي عالمي جديد يقوم على الإدماج والتضامن والإنصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الدول لتمكين جميع الأشخاص والشعوب من التمتع بالحق في التنمية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بقرار مجلس حقوق الإنسان تقديم مشروع العهد إلى الجمعية العامة للنظر فيه والتفاوض بشأنه واعتماده، وقالت إن الوفد سيسهم إسهاما بناء في هذه العملية. واعتبرت المتكلمة أن العهد الجديد يجب أن يعترف بحق جميع البلدان النامية غير القابل للتصرف في التنمية، دون استثناء. ويجب أن يعبر عن التزام جميع الدول بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وأن يشجع على التعاون والتمويل من أجل البلدان النامية.

41 - وبينما يمكن أن تسهم المؤسسات التجارية بالفعل في إعمال الحق في التنمية، فإن للدول دورا بالغ الأهمية. ويجب أن يوسع نطاق حصول البلدان النامية على تمويل منصف وشامل، ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وإضافة إلى ذلك، يخضع أكثر من 30 بلدا لتدابير قسرية انفرادية غير قانونية، وهو ما يؤثر تأثيرا مدمرا على الحق في التنمية. ويلزم إجراء المزيد من التقصي لتحديد طبيعة هذا التأثير ومداه على وجه الدقة.

42 - **السيد المنديل** (المملكة العربية السعودية): قال إن الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكرس في القانون الأساسي لبلده، فنهج بلده إزاء التنمية الوطنية يقوم على تحسين مستويات المعيشة من خلال التوزيع العادل لفوائد التنمية. وعلى الصعيد الدولي، أنشأت المملكة العربية السعودية صندوقا للتنمية قدم الدعم لأكثر من 600 مشروع في أكثر من 80 بلدا من البلدان النامية. وقال إن وفد بلده يود أن يعرف أفضل السبل لتسخير المساعدة الإنمائية الدولية لدعم الأولويات الإنمائية لبلد ما.

43 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إنه، بعد مرور أكثر من 30 عاما على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لا يزال من الضروري إجراء تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد الدولي لضمان إعمال الحقوق المنصوص عليها في الإعلان والتمتع بها على نحو كامل. ومن هذه التغييرات الضرورية تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية مواتية للبلدان النامية.

44 - وأشارت المتكلمة إلى أن رؤساء الدول والحكومات جددوا التزامهم، في مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز المعقود

في عام 2019، بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، وبخاصة الحق في التنمية، وأكدوا وجوب تناول حقوق الإنسان من خلال حوار بنّاء بعيد عن الصّدام وغير مسيَّس وغير انتقائي يُسترشد فيه بالموضوعية والحياد واللاانتقائية والشفافية واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، باعتبارها مبادئ توجيهية، مع مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد. وحثوا أيضا آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تفعيل الحق في التنمية عن طريق صياغة اتفاقية بشأن هذا الحق، واقترحوا عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. وقالت إن الدول الأعضاء تود أن تكرر تأكيد هذا الاقتراح.

45 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الوفود ينبغي لها أن تقرأ، على أقل تقدير، الفقرة 12 من التقرير الحري بالإعجاب الذي أعده المقرر الخاص، حيث تتضمن الفقرة لمحة بليغة عن الحق في التنمية، والفرع باء الذي يتناول القيمة الفريدة للحق في التنمية. وأعرب المتكلم عن الأسف من أن الاحتلال الجزئي للجمهورية العربية السورية والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة عليها تمنع البلد من ضمان حياة كريمة للشعب السوري.

46 - وأردف قائلا إن المقرر الخاص أشار خلال محادثة جرت مؤخرا إلى أنه ينبغي توسيع مفهوم عدم ترك أي أحد خلف الركب بحيث لا يقتصر على البشر. وطلب المتكلم إلى المقرر الخاص أن يطلع اللجنة على أفكاره بشأن هذا الموضوع.

47 - **السيد حَسَني** (الجزائر): قال إن بلده لا يدخر جهدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أنشأ في عام 2020 وكالة للتنمية الدولية. فالسلام والأمن والتنمية يكمل بعضها بعضا ويعزز كل منها الآخر. وينبغي الاعتراف بالتعاون الدولي بوصفه التزاما قانونيا، وليس دعوة أخلاقية غير ملزمة إلى السخاء، وينبغي أن يحترم هذا التعاون سيادة جميع الدول وخصوصياتها الثقافية وأن يعاملها بالمساواة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع هيكل مالي عالمي جديد بغية تمويل التنمية بالمعنى الأوسع للكلمة. واعتبر المتكلم أن الحق في التنمية يدعم الدول في جهودها الرامية إلى ضمان رفاه سكانها والتصدي للتحديات التي تواجه التنمية. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى النظر في مشروع العهد والتفاوض بشأنه واعتماده.

48 - **السيدة دابو ندياي** (مالي): قالت إن الحق في التنمية ركيزة محورية بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن ثم فهو ركيزة أساسية لإيجاد عالم أفضل للأجيال المقبلة. ولإشراك الشباب باعتبارهم شركاء في التنمية يتطلب الأمر موارد وقدرات ومهارات تفتقر إليها البلدان النامية في كثير من الأحيان. وتساءلت عن التدابير المحددة التي ستوصي بها الرئيسة – مقررة آلية الخبراء لإشراك الشباب في عملية التنمية في ظل محدودية الموارد.

49 - وأردفت قائلة إن هناك توافقا عاما في الآراء بشأن ضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي، بيد أن أي إصلاحات تقع أساسا على عاتق المؤسسات المالية. وقالت إنها ستكون ممتنة للمقرر الخاص لو يقدم توصيات بشأن كيفية إشراك هذه المؤسسات. وأضافت تقول إنها مهتمة بالاستماع إلى توصياته بشأن إعمال الحق في التنمية في حالات النزاع.

50 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن إحراز تقدم دائم في إعمال حقوق الإنسان يتوقف على وضع سياسات وطنية ودولية فعالة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحق في التنمية ركيزة أساسية لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى، وينبغي أن تعجل الدول الأعضاء بتفعيل هذا الحق، بما في ذلك من خلال اعتماد اتفاقية دولية ملزمة قانونا. واليوم وقد حلت الذكرى السنوية الثلاثون لإعلان وبرنامج عمل فيينا، حان الوقت لاتخاذ إجراءات إضافية مجدية، بما في ذلك تعميم مراعاة هذا الحق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وإعادة هيكلة نماذج التعاون الإنمائي. وينبغي أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى في المؤسسات المالية العالمية؛ وينبغي أن تضاعف الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية جهودها؛ وينبغي أن تدعم المؤسسات المالية الدولية تنفيذ البرامج الإنمائية في مجالات منها العمالة والصحة والتعليم.

51 - وأضافت تقول إن التدابير القسرية الانفرادية تقوض الحق في التنمية وتخلق تمييزا نظميا على أساس الجنسية. ومن الضروري أن ينظر حَمَلَة ولايات في الآثار الضارة لهذه التدابير في التقارير المقبلة.

52 - **السيد إيمانويل** (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده اعتمدت نهجا متكاملا لإحداث تحول في نماذج الأعمال التجارية، ويشمل هذا النهج العمل على ضمان وضع خطط أجور مناسبة وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويجب على الدول أن تواصل تعزيز الاعتراف العالمي بالحق في التنمية وبأهميته، وأن تبرز الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية. وسأل المتكلمُ المقررَ الخاص إلى أي مدى يعزز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للحق في التنمية.

53 - **السيد أكرم** (الرئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن مشروع العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية يتألف من ديباجة ومنطوق يتكون من خمسة أجزاء. يبين الجزء الأول الموضوع والغرض والتعاريف والمبادئ العامة. ويتناول الجزء الثاني بالتفصيل الحق في التنمية ويشرح ترابطه مع جميع حقوق الإنسان الأخرى ومركزه المساوي لها، مع التركيز بشكل خاص على الحق في تقرير المصير. ويتناول الجزء الثالث، في جملة أمور، الالتزامات العامة للدول الأطراف، والالتزامات العامة للمنظمات الدولية، والالتزام بالاحترام، والالتزام بالحماية، والالتزام بالوفاء، وواجب التعاون، والتدابير القسرية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والفلاحين، والعاملين في المناطق الريفية، وتدابير منع الفساد ومكافحته. وجاءت المادة المتعلقة بالتدابير القسرية شاملة وتتطلب من الدول الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ هذا النوع من التدابير أو الإبقاء عليها أو تنفيذها. ويتعلق الجزء الرابع بإنشاء مؤتمر للدول الأطراف ينظر دوريا في التقارير الطوعية المقدمة من الدول الأطراف، فضلا عن العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية. ومشروع العهد ليس قسريا؛ فهو يعتمد على الضغط المعنوي، وليس التشهير والفضح. وشجع المتكلم الوفود على قراءة كل من مشروع العهد وشروحه.

54 - وأردف قائلا إن الحق في التنمية واجه منذ البداية تحديات وعقبات تعزى بدرجة كبيرة إلى الاختلافات الأيديولوجية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. فبعض بلدان الشمال لا تعترف بهذا الحق على الإطلاق، في حين أن بلدانا أخرى تعترف به كحق فردي فقط وليس باعتباره حقا جماعيا، وترى أن حمايته وتعزيزه مسؤولية الدولة وحدها. وبطبيعة الحال، توجد وجهات نظر مختلفة ومتعارضة في بلدان الجنوب أيضا. وأعرب عن الأمل في أن يساعد وضع واعتماد صك دولي ملزم قانونا على تجاوز هذه الاختلافات.

55 - وقال إن مشروع العهد وثيقة توافقية. وبالرغم من أن بعض وفود بلدان الشمال لم تشارك في عملية التفاوض، فقد حرص الفريق العامل على أخذ آرائها في الاعتبار وأدرجها في النص متى أمكن التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، ما دامت هناك اختلافات أيديولوجية حول هذا الموضوع، سيظل توافق الآراء الكامل بعيد المنال. ولجعل مشروع الصك مقبولا على نطاق أوسع، استندت الصياغة عمدا إلى صياغة الصكوك الدولية المتفق عليها - وهو نهج يأمل المتكلم أن يحظى بتأييد أوسع. وقد تجنب الفريق العامل أيضا أي آلية قسرية. فالإبلاغ طوعي تماما كما هو الحال بالنسبة للاستعراضات الدورية الشاملة.

56 - **السيدة فالينيا** (الرئيسة - مقررة آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية): قالت إن الحق في التنمية أداة للنهوض بالتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو حق أساسي، له ترابط مع جميع حقوق الإنسان الأخرى، ولا يمكن إعماله بدون التعاون الدولي بشأن الفقر والأزمات العالمية الأخرى. والتعاون الدولي واجب، ويجب أن يتم بالتنسيق الوثيق مع الدول المستفيدة والمجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق.

57 - وأردفت قائلة إن الجهات الفاعلة من غير الدول يقع على عاتقها واجب عدم انتهاك حقوق الإنسان الفردية أو الجماعية، وهو ما يستتبع واجب منع انتهاكات حقوق الإنسان والمساهمة في القدرات الوطنية لتعزيز الحق في التنمية وحمايته. ومن المهم العمل بشكل تعاوني مع الجهات الفاعلة من غير الدول والتأكيد على مفاهيم أساسية من قبيل المشاركة النشطة والحرة والهادفة لجميع السكان وجميع الأفراد في التنمية والتوزيع العادل لفوائد التنمية. وقد قامت آلية الخبراء، في دراستها المواضيعية بشأن واجب التعاون والجهات الفاعلة من غير الدول (A/HRC/54/84)، بتحليل قضيتي تحكيم بين مستثمرين ودول أدى فيهما غياب الدعم من المجتمع المحلي إلى إخفاق الاستثمار. وهكذا، فإن العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية، إضافة إلى كونه التزاما، يساعد على ضمان نتيجة ناجحة.

58 - ومضت تقول إن أعضاء آلية الخبراء أشاروا لدى مناقشة إصلاح الهيكل المالي الدولي إلى ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على قواعد وإجراءات المؤسسات المالية الدولية، وعلى العمليات التي تأخذ بها في صنع القرار، وعلى سياساتها الاقتصادية. ومن الضروري أيضا بناء توافق في الآراء بشأن الترابط بين الديون السيادية وقدرة البلدان النامية على ضمان الحقوق الأساسية ومعالجة عدم المساواة والفقر والأزمات المناخية والبيئية. وينبغي أن يكون هذا الترابط في الصدارة من أي قرار يتعلق بقرض سيادي وفي القواعد والأنظمة ذات الصلة.

59 - وأردفت قائلة إن آلية الخبراء ستقوم، خلال فترة الثلاث سنوات لولايتها المقبلة، بإعداد ثلاث دراسات مواضيعية جديدة بشأن مشاركة المرأة في التنمية، والعدل المناخي، والتعاون الدولي. وقالت إن تعليقات الوفود واقتراحاتها ستكون موضع ترحيب وستؤخذ في الاعتبار.

60 - **السيد ديفا** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إنه أوجز رؤيته لتنشيط الحق في التنمية في تقرير قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/54/27)، وشجع الوفود على قراءة التقرير.

61 - وتطرق إلى أفضل وأسوأ الممارسات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فقال إن وسائل التواصل الاجتماعي تشكل مثالا لضرورة بذل العناية الواجبة في مجال الحقوق المدنية والسياسية. فإنه تقع على عاتق شركات وسائل التواصل الاجتماعي مسؤولية منع استخدام منصاتها للتنمر أو التحريض على الكراهية، وإتاحة استخدامها للجميع على قدم المساواة. ولنأخذ مثالا في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: فإذا كانت شركة ما تتنافس مع المزارعين على المياه، تصبح العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بالغة الأهمية.

62 - وتناول موضوع التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لضمان توافر الحيز المدني اللازم لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فقال إن التسامح مع المعارضة أمر ضروري. فالحكومات ينبغي أن ترى في منظمات المجتمع المدني أصدقاء من ذوي الخبرة الميدانية يقدمون رؤية ناقدة ويمكنهم الإشارة إلى الصعوبات وإبداء وجهات نظر مختلفة.

63 - واعتبر المتكلم أن التدابير القسرية الانفرادية تشكل انحرافا عن القانون الدولي. وينبغي للدول أن تجتمع وتتوصل إلى توافقا في الآراء بشأن التحديات، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من فرض تدابير قسرية. واستدرك قائلا إن هناك ولاية محددة بشأن التدابير القسرية الانفرادية، ولا ينبغي له، بصفته المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أن يتعدى على اختصاصات تلك الولاية. ومن المرجح أن يرى بنفسه خلال زياراته القطرية أثر التدابير القسرية الانفرادية على الحق في التنمية.

64 - وتطرق إلى كيفية تعزيز الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان للحق في التنمية، فقال إن النظام الاقتصادي الحالي يترك الكثير من الناس خلف الركب ويخلق أوجها من عدم مساواة. ففي ظل اقتصاد قائم على حقوق الإنسان، تعزز جميع السياسات والبرامج كافة حقوق الإنسان المكفولة للجميع. وتتسق المقاييس التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مع الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان. ولما كان الحق في التنمية يجمع بين جميع حقوق الإنسان، فإن بإمكانه الدفع قدما بتنفيذ خطة الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان. وقال إنه سيقوم، في إطار متابعته لتقريره عن دور الأعمال التجارية، بكتابة موجزات سياساتية بشأن نماذج الأعمال التجارية التي تخدم أغراض التنمية الشاملة والمستدامة مع إيراد أمثلة عملية عن كيفية تحقيق اقتصاد قائم على حقوق الإنسان.

65 - وتناول مسألة ما إذا كان المستفيدون من المساعدة الإنمائية الرسمية يشاركون في عملية التنمية، فقال إن نموذج التنمية العالمي المصمم من القمة إلى القاعدة يحول دون قيامهم بذلك بصورة فعالة. وينبغي الاستعاضة عن هذا النموذج بنموذج مصمم من أسفل إلى أعلى يشجع على المشاركة ويركز على الكوكب. وعلى عكس التشاور، تنطوي المشاركة على تقاسم السلطة والتشارك في إيجاد حلول عملية. فهي الأقرب حقاً إلى ضمان أن تكون الإجراءات الإنمائية المتخذة ملائمة للتطلعات والأولويات المحلية.

66 - وتطرق إلى الخطوات التالية التي ستتخذ من أجل التطبيق الفعلي للحق في التنمية، فقال إنه سيضع عددا من الموجزات السياساتية بشأن هذا الموضوع. وينبغي أن يكون أقصى موعد لاعتماد مشروع الاتفاقية هو عام 2026، الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين لإعلان الحق في التنمية. ومتى اعتمد مشروع العهد، سيلزم أن تنفذه الحكومات عن طريق إدماج الحق في التنمية في دساتيرها وقوانينها وسياساتها وخطط عملها. وسيكون من المهم أيضا بناء الوعي والخبرة التقنية وتعبئة المزيد من الموارد المالية. وينبغي أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير التعاون، على الا يقتصر ذلك على التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب، بل أن يشمل أيضا التعاون المتعدد الاتجاهات والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية. فالتعاون مع قطاع الأعمال ضروري، لأن الشركات يجب أن تكون على استعداد لاقتسام التكنولوجيات مع الناس في بلدان الجنوب حتى تحقق انتقالا عادلا.

67 - وتناول كيفية تعبئة المزيد من الموارد، فقال إن تباين تفسيرات الحق في التنمية يعوق التعاون، بما في ذلك من حيث الموارد المالية. وقال إنه سيعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتحليل العناصر الأساسية للحق في التنمية ومد الجسور بين الوفود. ويؤمل أن يؤدي التوصل إلى فهم أفضل لما ينطوي عليه الحق في التنمية إلى تيسير التعاون في المستقبل. غير أنه من الضروري مد الجسور لا بين الدول فحسب، ولكن أيضا بين الدول وجماعات المجتمع المدني، وبين الدول ومؤسسات الأعمال التجارية. فمد الجسور مع المؤسسات التجارية يشكل ركيزة أساسية لحشد الموارد المالية والتكنولوجيا من القطاع الخاص.

68 - وانتقل إلى موضوع إحداث تحول أساسي في كيفية ممارسة مؤسسات الأعمال التجارية نشاطها داخل المجتمع، فقال إن الدول يتعين عليها أن تعتمد لوائح تنشئ التزامات في مجال حقوق الإنسان تكون ملزمة لمؤسسات الأعمال التجارية، وأن تضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما يلزم أن تنص على حوافز وروادع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الحوافز دورا حاسما في تشجيع شركات الأدوية وغيرها من الشركات على المساهمة في تحقيق أولويات الصحة العامة. ولا يمكن أن تقتصر الشركات التي تحتكر موارد معينة على عدم إلحاق أي ضرر. بل يجب أن تعمل مع الدول وأن تسلك مسلكها. وفي حالة المستحضرات الصيدلانية، يشمل ذلك ضمان أن تكون أسعار الأدوية ميسورة التكلفة.

69 - واسترسل قائلا إن أفضل طريقة لمواءمة المساعدة الإنمائية مع الأولويات الإنمائية لبلد ما هي الإنصات إلى الحكومة والشعب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكفل البلد المانح تعزيز حق جميع السكان في التنمية. فقصر المساعدة على جزء من الناس لن يحل المشاكل الكبرى.

70 - وأضاف يقول إن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب يشير إلى البشر، ولكن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها فعليا إذا تركت النباتات والحيوانات خلف الركب. وفيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحق في التنمية، يكتسي تطوير هذه التكنولوجيات أهمية أساسية من أجل سد الفجوة الرقمية. ومن الواضح أن لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا تؤديه في هذه العملية.

رفعت الجلسة الساعة 12:35.